المجرور بالإضافة وقد حكي الإجماع على منع تقديم الحال عليه **قلت** هذا المفهوم معطل وإنما خص المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم واختلف فيها مشهور وممن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضي قوله ولا أمنعه انفراده بالجواز بل هو يقتضي مانع له فيكون في ذلك تابعا لغيره **و سبق** حال مفعول مقدم بأبى وهو مصدر مضاف إلى حال الفاعل وما مفعول لسبق وهو واقعة على صاحب الحال والضمير في أبى عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم أن بعضهم أجازه فوجب إعادته على أكثرهم والهاء في منعه عائدة على سبق **ثم قال**

• ولا تجز حالا من المضاف له • إلا إذا اقتضى المضاف عمله •

• أو كان جزء ما له أضيفا • أو مثل جزئه فلا تحيفا •

يعني أن صاحب الحال لا يكون مضافا إليه إلا في ثلاثة مواضع **أحدها** أن يقتضي المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل في كونه مصدرا أو اسم فاعل كقوله تعالى إليه مرجعكم جميعا ومثله قولك أعجبني ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قائمة فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه **الثاني** أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه كقوله عز وجل ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا فالصدور بعض ما أضيف إليه **الثالث** أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء به عنه كقوله عز وجل فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفا لصحة فاتبعوا إبراهيم فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إتيان الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها فإذا كان المضاف المصدر أو اسم الفاعل فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معا وإذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو مثل بعضه جاز ذلك لأنه في صحة الاستغناء عنه وطرح العامل فيه في التقدير عاملا في

المضاف

المضاف إليه فالهاء من صدورهم معمولة للاستقرار وإبراهيم معمول لاتبع في المعنى بجزء من المضاف متعلق بجزء واللام في له بمعنى إلى فإن أضاف متعديا بإلى وعمله مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف إليه فإن المضاف في نحو غلام زيد اقتضى العمل في المضاف إليه وهو جر **وقوله** فلا تحيفا أي فلا تمل عن الواجب في ذلك فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه **ثم** اعلم أن العامل في الحال إما فعل أو شبهه أو ما تضمن معناه دون حروفه **و**قد أشار إلى الأول والثاني بقوله •

• والحال إن ينصب بفعل صرفا • أو صفة أشبهت المصرفا •

• فجائز تقديمه كمسرعا • ذا راحل ومخلصا زيد دعا •

يعني أن العامل في الحال إذا كان فعلا متصرفا أو صفة تشبهه به جاز تقديمه على عامله فالمتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضي والمراد بالتشبيه بالمتصرف أن يكون وصفا قابلا لعلامة الفرعية وهي التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير المشبهة به أفعل التفضيل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم أتى بمثالين الأول من الصفة المشبهة بالمتصرف وهو قوله مسرعا ذا راحل فذا مبتدأ وراحل خبره ومسرعا حال من الضمير المستتر في راحل وهو العائد على المبتدأ والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل والآخر من الفعل وهو قوله ومخلصا زيد دعا فزيد مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصا حال من ذلك الضمير والعامل في الحال دعا وهو فعل متصرف **وفهم** منه أنه إذا كان العامل فعلا غير متصرف أو صفة غير مشبهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز في نحو ما أحسن هندا متجردة أن يقال متجردة ما أحسن هندا ولا متجردة أحسن هندا وكذلك لا يجوز في نحو هند أجمل من زيد متجردة هند متجردة أجمل من زيد **وفهم** من المثالين جواز لكل واحد منهما صورتين أحدهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدما على ما أسند إليه العامل والأخرى أن يكون الحال متقدما على العامل فقط ومثالهما

Copyright King Saud University